

التاريخ والتقدم عند كانط

منير الكشو*

لقد مثلت فكرة التقدم بؤرة فكر الأنوار ومرجعياته الأساسية فسواء نعلّق الأمر بالفلاسفة الموسوعيين في فرنسا أو بالفلاسفة الألمان المتأثرين بالأنوار الفرنسية كمندلسون ليسنغ أو هردر في ألمانيا يسود الإقتناع بأن الإنسانية تعيش أزمنة جديدة مغايرة للماضية وأن العصر يسير في اتجاه التنوير (1) أي في اتجاه تدعيم ثقة الإنسانية بقدراتها على صناعة تاريخها بنفسها والأمل في تحررها من كل أشكال الوصاية والعبودية.

ويشارك كانط عصر الأنوار هذا الإيمان الراسخ بأن العصر الحاضر يفتح باتجاه المستقبل أفقا جديدا وبأن التغير في اتجاه الأفضل يتسارع لذلك مثل التقدم هاجسا أساسيا يخترق كتبات كانط إذ تبدو البعض منها دعوة ملحة للتقدم مثل تصدير الطبعة الأولى لكتاب «نقد العقل المحض» 1781 أو آخر نصوصه «تطورات الميتافيزيقا في ألمانيا منذ زمن وولف وليبنز» 1804 ويعمل كانط على إبراز حقيقة هذا التقدم سواء من خلال القيام بجرّد للتاريخ الإنساني على نحو افتراضي (2) أو ببلورة وجهة نظر نقدية في شأنه (3).

إلا أنه بقدر ما كان كانط مبهتجا ومتفائلا بالتقدم كأغلب مفكري عصره بقدر ما كان حريصا على أن يعطيه بعدا عمليا وأخلاقيا فتطور المعارف والتقنية وتنامي نفوذ الإنسان تجاه الطبيعة ليس له من أهمية إلا من حيث أنه يخدم هذا البعد ويهيئ له أسباب التحقق فالتقدم الفعلي هو تقدم النوع البشري نحو قصده العقلانية والأخلاقية نحو وضع يكون فيه الإنسان البداية المطلقة والعلّة الأولى لأفعاله ومواقفه وأفكاره وهو وضع لا يمكن أن يكون له أي مثيل في الحاضر أو في أي زمن وانما يظل غاية ينشدها التاريخ الإنساني وينجذب نحوها ولا تمثل أحداث الحاضر إلا علامات أو مؤثرات Signes دون أن تكون الإنجاز والتحقيق الفعلي لذلك التقدم. ووفقا لهذه الوجهة التليولوجية يكون تقدم الجنس البشري نحو قصده العقلانية معيارا ننظم من خلاله أحداث الماضي نحكم عليها ونشمن ما يجري في الحاضر دون أن يصبح الحاضر تنويجا لسياق أو مسار التاريخ.

هذه الوظيفة المعمارية والنقدية لفكرة التقدم تجعل منها الخيط الهادي لاتساق ممكن لفكرة التاريخ وهو ذلك الخيط الهادي الذي يتحدث عنه كان في نص «فكرة لتاريخ كلي من وجهة كوسمحو سياسية» الذي يمكن من بلورة وجهة نظر فلسفية حول التاريخ تمكن من تفكره وفهمه وفق معقولة متميزة عن معقولة الطبيعة القائمة على الحتمية إذ لا يطمح كانط إلى تأسيس علم للتاريخ

* كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس

(1) انظر «Qu'est ce que les lumières?» (1784) et «Qu'est ce que s'orienter dans la pensée?» (1786)
(2) Kant : «Conjectures sur les débuts de l'histoire humaine» in «opuscules sur l'histoire» trad. pabiotta. éd Flamariop 1990.

(3) Kant «Idée d'une historie universelle d'un point de vue cosmopolitique» in opuscles sur l'histoire op.cit.

يجعل من التقدم نتيجة لقوانينه ومن التنبؤ دوره الأساسي وإنما يريد كانط أي يقدم فكرة تصلح لفهم عقلاني للتاريخ يجعل التقدم مقتضى وغاية وليس نتيجة الحتمية(4).

ويميز هذا التصور للتقدم وعلاقته بالتاريخ كانط عن الفلاسفة الموسوعيين حيث يبدو التقدم لديهم حسيلة لتطور تاريخي وفق سياق تراكمي ونمو تدريجي للقوى والوسائل المادية والتقنية والمعارف الإنسانية فلدى فلاسفة الأنوار يمكن التاريخ محن تفسير التقدم وفق تصور موسوعي للفكر أما بالنسبة لكانط بمثل التقدم الخيط الهادي الذي يضيء أكثر اتساقا ممكن على فكرة التاريخ(5) هذه الوجهة التيلولوجية التي يفهم وفقها التاريخ الإنساني تعطي التقدم معنى أخلاقي وليس نظري أو تقني وإن كان كانط يشير إلى أهمية الجوانب محن التقدم في التاريخ الإنساني(6) وهو المعنى الأكثر اتساقا مع روح الفلسفة الأخلاقية لكانط التي تجعل الحرية والعالم الإنسان منفتح باستمرار على الممكن.

وسنحاول في هذا العمل إبراز مقومات هذا التصور التيلولوجي الكانطي للتاريخ وذلك في إطار التيلولوجيا الطبيعية محن خلال فكرتي «خطة الطبيعة» و«الغاية الأخيرة» للطبيعة والتيلولوجيا الأخلاقية استنادا إلى فكرتي المصادرة التيلولوجية هو «الهدف النهائي للخلق» ولكن قبل ذلك سنعمل على توضيح التأسيس العملي لفكرة التقدم والذي يمكن محن توحيد التيلولوجيا الطبيعية والتيلولوجيا الأخلاقية في نظرية كانط حول التاريخ.

1 - التأسيس العملي لفكرة التقدم

تؤكد الفلسفة الكانطية على غلبة البعد العملي للعقل على البعد النظري ونلمس ذلك لا في كتاب «نقد العقل العملي» أو في نصوص كانط حول التاريخ فقط وإنما منذ «نقد العقل المحض» حيث يشدد كانط على الغرض العملي للعقل ودخل مجال الفعل والعمل يؤكد كذلك كانط ضرورة غلبة الاستعداد الأخلاقي بما هو التجسيد الفعلي للإنسانية وللطبيعة العاقلة التي تهيء الإنسان على أن يكون شخص قانوني وذات أخلاقية على بقية الاستعدادات الأخرى أي بالتحديد الاستعداد التقني والاستعداد الذرائعي(7).

وفي فصل «تاريخ العقل المحض» محن كتاب «نقد العقل المحض» يجعل كانط الخير الأسمى الإنشغال الرئيسي الذي يفسر التوجه الغائي للنشاط العقلاني وليؤكد كانط يقدم ذلك الإلهيات والأخلاق كافزي أو بالأحرى مالي كل الأبحاث العقلية التي لم يتوقف البشر عن الانصراف إليها إذ يقول كانط : «ومن الجدير بالملاحظة، على الرغم محن انه لم يكن بالإمكان أن يحصل طبيعيا على نحو آخر، أن يكون البشر في طفولة الفلسفة قد بدأوا محن حيث تنتهي بالأحرى، الآن أعني بدراسة معرفة الله والأمل بعالم آخر بل بدراسة قوامه نفسه»(8). فتمثل الفلسفة العملية هنا كغرض أسمى للعقل وكمفتاح قصده Destination وعندما تنظر «معماريات العقل المحض» لكلية العقلاني من جهة امتداده بشكل الغرض العملي ديناميته الداخلية إذ من خلال وحدة كل مجالات المعقولة

(4) يشير كانط الى أن التقدم نحو الأحسن ليس أمرا حتميا بل أن أسباب النصوص والتراجع تظل قائمة انظر في هذا الصدد «نزاع الكليات» من المرجع الفرنسي المذكور

(5) انظر «Monique Castillo «Kant et l'avenir de la culture» éd. PUF 1990 p. 47

(6) انظر Philonenko : «L'idée de progrès chez Kant» in revue de Métaphysique et de Morale. 1974/4 p. 436-437.

(7) Voir «L'Anthropologie» Trad. M. Foucault p. 162-163, éd. Vrin 1970

(8) «نقد العقل المحض» ص 406 ترجمة موسى وهبة نشرة «مركز الإنماء القومي»

يستهدف العقل توافقا مع ذاته لا يمكنه أن يحصل عليه إلا من خلال التشديد على أسبقية الغرض العملي على الغرض النظري وهي أسبقية تهب موضوعيا قوة نقدية لفكرتي الأمل والتفاؤل وتؤكد قدرتهما على انشاء وفتح أفق إمكانيات معقولة وإنسانية جديد (9).

وإذا كان «نقد العقل المحض» قد جعل الخير الأسمى غاية كل نشاط عقلائي ورجح الغرض العملي للعقل على الغرض الاعتباري Speculatif فإن «نقد العقل العملي» يجعل التقدم ترقى أخلاقي وانجذاب للإرادة نحو الخير الأسمى بما هو وحدة السعادة مع الفضيلة دون التطابق معه لذلك تقدم «الجدلية المتعالية للعقل العملي» التقدم كاتجاه أو سير نحو اللانهاية : «إن التوافق التام بين الإرادة والقانون الأخلاقي هو القداسة وهو كمال لا يقدر عليه في أي لحظة من وجوده أي كائن عاقل محن العالم المحسوس. ولكن بما انه مع ذلك يظل أمراه مطلوبا بما هو ضروري عمليا فانه لا يمكن أن نلاقه إلا في تقدم يسير نحو اللانهاية أي في اتجاه هذا التوافق التام ووفقا لمبادئ العقل الخالص العملي يكون محن الضروري التسليم بتقدم عملي على هذا النحو كموضوع فعلي لإرادتنا» (9). «فنقد العقل العملي» يجعل التقدم موضوع توتر دائم للإرادة الإنسانية ويحفزها على التعلق بهذه الغاية أي التوافق التام مع القانون الأخلاقي وهو توتر يظل دائما لانه لا يمكن بلوغ مرتبة من الطهارة والصفاء تتجرد فيه الإرادة من كل الحوافز والدوافع الحسية والتجريبية ليصبح القانون الدافع المحدد لأفعالها إذ تظل القداسة مثالا أو فكرة لا يمكن تمثيلها حدسيا أي في واقع كائن متناهي، وتفتح بالمقابل فكرة تقدم نحو اللانهاية أفقا للأخلاقية والفضيلة تمنعها عن التعلق بمبدأ اللذة وفق تصور حسي للخير والسعادة لتجعلها منشدة إلى مثال متعال بدل أن تبحث الإرادة عن توازنها أو سعادتها في عالم الحس والتجربة.

لذلك لا يتمثل التقدم في رأي كانط في تطور امكانيات تحقيق المتعة والرخاء وانما في هذا الاتجاه المتواصل والتوتر الدائم لإرادة لا تجد اكتمالها إلا في الكلي والمطلق الذي تطلبه أي الخير الأسمى ويمكن تصور التقدم على هذا النحو من التصدي لكل الانحرافات في فهم الأخلاقية سواد كانت تجريبية (سيادة مبدأ اللذة) أو كانت صوفية (القداسة أو صورة الحكيم الرواقي) كما يمكن أيضا من تفويض التصورات التي تؤكد أسبقية النظرية في كل تحليل للفعل الإنساني وهي تصورات يلمس كانط أثرها في النزعة العقلانية المتفائلة التي تقيم الفعل على المعرفة النظرية أو في النزعة الربيبية التجريبية التي تجعل من الخير والسعادة أو المنفعة غايات الفعل الإنساني.

إن بلوغ مستوى مثل هذا تصبح فيه الإرادة خالصة محن الدوافع الحسية والتجريبية ومتوافقة تماما مع القانون الأخلاقي أمر تجعله العديد محن نصوص كانط مستحيلا «فالدين في حد العقل فقط» يجعل ذلك رهين تحول Conversion لا يمكن تمثله نظريا أو تصور إمكانه عمليا إذا يقول كانط : «ولكن إذا كان الإنسان ظالا محن جهة أسس ses maximes شعاراته فكيف سيتسنى له إنجاز هذه الثورة بقواه الخالصة وأن يصير بجهد الخاص إنسانا صالحا».

كما أن نص «فكرة لتاريخ كلي من وجهة نظر كسمو سياسية» يؤكد أن المادة التي صنع منها الإنسان معوجة إلى حد يعسر فيه الحصول على شيء مستقيم منها (10) في حين يعلن نص «فرضيات حول بدايات التاريخ الإنساني» (1784) أن تاريخ الطبيعة يبدأ بالخير لانه من صنع الإله

9) P. Ricoeur «Le conflit des interprétations» éd. Seuil p. 405

10) E. Kant «Critique de la raison pratique» ed. PUF p. 132

أما تاريخ الحرية فيبدأ بالبشر لانه عن صنع الإنسان(11). إن هذه الصورة القائمة التي يقدمها كانط عن الوضع الإنساني تقربه كثيرا عن الأنثروبولوجيا المتشائمة لهوجز ومحن النظرة الدينية للإنسان القائمة على فكرة الشر الجذري المتأصل في الإنسان وتمنع إمكان تصور تحول كلي أو ثورة تغير الواقع الإنساني ترسخ الفضيلة على مستوى الفعل وتجعل الإرادة تتطابق كليا مع القانون الأخلاقي. ولا يرجع كانط هذا العيب إلى الإرادة ذاتها وإنما إلى وضع الكائن المتناهي والمنخرط في الزمانية هذه الزمانية التاريخية الملموسة «تتمثل في استحالة أن نكون تماما ما نحن بصدد أن نصير عليه» فيمكن بالتالي أن نرى في إرادة التقدم البديل المتعالي لهذا العيب التاريخي في الوضع الإنساني ووفقا لهذا المنظور الأخلاقي تتولى الإرادة منح مسلمات العقل الخالص العملي واقعا موضوعيا وفق «ديمومة لا تقع داخل الزمن»(12) فالطابع اللازمي واللاتاريخي لإرادة الإكمال nement-perfection يمنحها قيمة المعيار لكل تحقيق قصدي للأخلاق إذ تقيم التوافق مع القانون كغاية وليس كأثر للقصود أو النية ويلبي بالتالي التقدم الغرض الأسمى للعقل العملي الخالص التقدم مجرد بدء لا يمكن أن تنتج أي علة امبيرية إذ في نفس الوقت الذي يجد في الأخلاق تسويغ قيمته القبلية ينفصل عن المصادر الانفعالية والمؤسسية للتاريخ فلا يمثل بالتالي، كأثر للعوامل المادية للحياة الإنسانية، وإنما كمقتضى نقدي مرتبط بقصدة العقل وبإكماله.

هذا الانزياح بين مقتضى التقدم وفضاء التجربة يجعل التاريخ مجالا غير متوافق ومتطابق تماما مع هذا المقتضى وإن كان التاريخ كما يشير كانط من شأنه أن يقدم لنا علامات أو مؤشرات -nes Les sig على هذا التقدم إلا أنه يستحيل على كل قراءة للتاريخ أن تجد القانون الأخلاقي متجسدا في أي شخص سواد كان قديسا أو أميرا فليس سياق التاريخ تجسيدا للعقل بما أن التصور الخالص لمبادئ الأخلاقية يمنع كل تماهي بينها وبين أي تجربة كانت.

ويبدو عالم الفعل الإنساني محن خلال مقدمة «فكرة تاريخ كلي من جهة كسموسياسية» عالما خاليا محن كل معقولة إذ نبعث فيه عبثا عن أثر لإرادة خيرة أو لتصميم عقلاني فتبدو بواعث الفعل غير بواعث التقدم وإنما دوافع حسية وتجريبية متشبثة بمصالح أنانية ضيقة تحركها انفعالات واهواء متضاربة. وتؤكد هذه الهوية السحيقة الفاصلة بين التقدم كمقتضى وغاية وفكرة والتاريخ كحدث وواقع وتجربة الاختلاف بين معقولة الأخلاق القائمة على الحرية وبين معقولة الطبيعة القائمة على الحتمية مما يفند كل محاولات استخلاص شروط الفعل الإنساني أو معرفة ما يتعين على البشر القيام انطلاقا محن دراسة للتاريخ وفق مبدأ الحتمية والتنبؤ بما سيصير عليه التاريخ الإنساني.

وفق هذه الثنائية يكون التاريخ عدواً ونقيضا للتقدم فكأنما الغرض الأسمى للعقل يقع في تناقض مع نفسه كلما أصبح قابلا للتمثل على صعيد التاريخ أي كلما سعى إلى التحقق ومحن ثمة التطابق مع الواقع إذ يقول كانط في كتاب «الدين في حدود العقل فقط» «إن الفكرة التي لن تتحقق أبدا لمدينة أخلاقية ينحط شأنها كثيرا بين أيدي البشر إذ تتحول عند ذلك حقا إلى مؤسسة»(13).

فلا يمكن للتقدم أن يكون إذن إلا تقدما أخلاقيا بالأساس في اتجاه اللانهاية أي في اتجاه غاية لا يمكن أن تحقق في الواقع أو أن تجد تجسيدا لها على صعيد الممارسة والفعل الإنساني أي التوافق التام بين الإرادة والقانون وتظل مع ذلك بمثابة فكرة معيارية ومقتضى أساسي للعقل البشري ينشده دون أن يحققه إلا جزئيا. فالتقدم الذي يحققه البشر على المستوى القانوني يعد محن هذه

11) E. Kant «Le religion dans les limites de la simple raison» trad. Gibein p.71

12) «I.II.U» Prop VI P. 78 op.cit.

13) «Conjectures sur les débuts de l'histoire» op.cit. p. 154

الوجهة تطورا في اتجاه الأخلاقية وصوب هذه الفكرة ولكنه يظل تقدما محدودا قياسا إلى التقدم الفعلي الذي يقتضي تحولا في دافع mobile الإرادة يمكنها من تجاوز القانونية والإرغام لبلوغ الإلزام الأخلاقي والحرية.

لقد كان كانط إذن حريصا على أن يأسس فكرة التقدم على نحو عملي خالص وأن يفصل التقدم عن التاريخ حتى تقوم فكرة التقدم بوظيفة نقدية ومعمارية تجاه التاريخ الإنساني فكيف يقدم التاريخ علامات على ذلك التقدم؟ وكيف تمكن هذه الفكرة من فهم متفائل للتاريخ رغم العنف وسيطرة الأهواء على سياقه؟

1 - قراءة التاريخ وفق التيلولوجيا الطبيعية : التصميم الخفي والغاية القصوى للطبيعة

بالمرور من «نقد العقل العملي» إلى نصوص كانط حول التاريخ نمر في واقع الأمر من وجهة نظر الفرد إلى وجهة نظر النوع في مجال الأخلاق والفعل فإذا كانت الفلسفة العملية تنطلق من مصادرة الحرية فإن على فلسفة التاريخ أن تضع بين قوسين المسألة الميتافيزيقية لحرية الإرادة لتنظر فقط في أشكالها الظاهرية أي الأفعال الإنسانية «... المحددة ككل واقعة طبيعية وفقا لقوانين الطبيعة الكلية» (14) ففي حين يتصور الأفراد أنهم يحققون أغراضهم الذاتية والخاصة وفي الوقت الذي تبدو فيه هذه الأفعال الإنسانية متداخلة مشوشة تكون هذه الأفعال متسقة مع تطور وإن كان بطيء للاستعدادات إذا نظرنا إليها وفق وجهة كلية هي وجهة نظر النوع لا الفرد.

فما يبدو عبثي ومتناقض في الحياة الإنسانية يكتسب معنى بالارتفاع إلى مستوى الكل وبالنظر إليه من خلال فكرة «تصميم خفي للطبيعة» «Plan Cache» أو من فكرة «قصديّة الطبيعة» «Dessein de la nature» ولكن باستخدام كانط لمصطلحي «تصميم» و«قصديّة» نمر في الواقع من تصور للطبيعة نجده سائدا في «التحليلات المتعالية» إلى تصور للطبيعة نجده متبلورا في «نقد ملكة الحكم» وكذلك في نصوص كانط حول التاريخ، فإذا كانت «التحليلات المتعالية» من «نقد العقل المحض» قد صورت الطبيعة كتسلسل ضروري للظواهر وفق مبدأ العلة والأثر فإن نقد «ملكة الحكم الغاياتي» «عن نقد ملكة الحكم» (15) تصف لنا الطبيعة بما هي موضوع ملكة الفهم تبحث عن علل تفسر آثارا أو وقائع فإننا على مستوى الطبيعة بما هي موضوع ملكة الفهم نبحت عن علل تفسر آثارا أو وقائع فإننا على مستوى الطبيعة بما هي موضوع للحكم الغاياتي نبحت عن استعدادات تمكن من فهم والتفكير في الغايات فلا يبحث التاريخ عن أسباب تفسر أحداثا وإنما عن استعدادات الجنس البشري من حيث هي علل فيزيائية وإنما من حيث هي علل غائية. فكأن الطبيعة هنا من حيث هي مبدأ غائية قد رتبت أسباب تحقيق «تصميمها» و«قصديتها» من خلال ما وضعته في الكائنات من استعدادات «كل الاستعدادات الطبيعية لمخلوق محددة على نحو تتطور فيه وفقا لهدف».

وتضع القضيتان الأولى والثانية من نص: «فكرة لتاريخ كلي من وجهة كسمحوسياسية» نموذجا عضويا كمبدأ للنسقية Systematicite إذ تمثل الجنس البشري ككل Organisme بعضوية حتى تبرز الاستعدادات ويمكن التعرف عليها انطلاقا من وجهة نظر كلية الجنس. ولهذا فإن وجهة نظر الكل تصلح كمبدأ ضروري على صعيد المنهج لانتقاء العوامل الهامة في سياق تطور الجنس

14) E. Kant «Critique de la raison pratique» op.cit. p. 147

15) E. Kant «La religion dans les limites de la simple raison» op.cit. p. 135

البشري. إذ يمكن النسق بما هو نموذج لكل عضوي محن تحديد كل العلاقات التي تساهم في انشاء الكلية. لذلك فإن التاريخ الذي يكتب وفقا لوجهة فلسفية يسير وفق فكرة تمكن محن تنظيم الأحداث وانتقائها لتكون نظرة كلية حول التاريخ تسقط كل ما هو فردي وجزئي لتحفظ بالسياق العام للتطور وتشدد على دلالاته الفلسفية.

وداخل الجنس يتعين انتقاء العوامل التي تمثل عللا غائبة محددة آليا إذ يقول كانط في «نقد ملكة الحكم» «ليس ذلك إلا نتيجة للتركيبية الخاصة بفاهمتنا إن كنا نتمثل منتجات الطبيعة وفق ضرب محن السببية مغايرة لسببية القوانين الطبيعية للمادة أمرا ممكنا، وأعني بذلك وفق سببية الغايات والعلل الغائية فقط» (16). ومادام الأمر يتعلق بتحديد العلل الغائية فإن استخدام الغائية في المنهاج التاريخي سيعمل على الكشف عن ما يهيء أو يعدّ لتطور. لذلك يحتل مصطلح الاستعداد أهمية بالغة لفهم التاريخ سواء كان طبيعيا أو إنسانيا، غير أن هذه الواجهة الغائية لتطور استعدادات الجنس هي مبدأ تنظيمي للحكم المتفكر *reflechissant* ولا يمكن اعتمادها على نحو معين *Determinant* فقيمة الحكم الغائي هي قيمة تنظيمية *regulatrice* واستخدامها على نحو انشائي يؤدي الى الخلط بين الواجهة الآلية وجهة تمثل الفاهمة للطبيعة والواجهة التليولوجية وجهة نظر العقل في سعية الى اكتشاف معنى (17) للوقائع أو التاريخ أو الطبيعة كنسق *Systeme* لا كوحدة تأليفية على مستوى الفاهمة فقط وإذا كان البشر لا يتبعون أي مخطط شخصي فيما يخص تطور الاستعدادات العقلانية للنوع بما أنهم لا يستخدمون العقل إلا بما هو وسيلة لإرضاء أهوائهم فان الفيلسوف بفضل المبدأ التليولوجي للحكم المتفكر *Jugement reflexif* لا بد وان يعتبر وجود مخطط وتصميم خفي للطبيعة يخص الجنس البشري من حيث هو الجنس الوحيد للكائنات العاقلة على وجه الأرض وداخل هذا «المخطط» يؤدي صراع الأهواء إلى تطور العقل الانساني فالطبيعة قد وضعت في الإنسان ميول وانفعالات محن جهة واستعدادات عاقلة محن ثانية كما انها جعلت الاستعدادات العاقلة تتحقق محن خلال الانفعالات والأهواء وهو ما أكد عليه كانط في «*الأنثروبولوجيا*» إذ عندما نقارن الجنس البشري «بفكرة الكائنات العاقلة الممكنة على وجه الأرض فان ما يميز حقا، الجنس البشري هو التالي : لقد وضعت الطبيعة فيه نواة الشقاق وأرادت أن يبلغ عقله الخاص من خلالها الوفاق» (17).

وإذا كان التاريخ «تحقيق خطة خفية» فذلك لأن العلاقة التليولوجية الخفية بين العقل والأهواء هي عكس ما هي عليه في مقاصد الأفراد ونواياهم. إذ في نفس الوقت الذي يظل فيه البشر مدفوعين بحوافز انفعالية ينحرون ما تريده الطبيعة ويتركون للأجيال اللاحقة الوسائل العقلانية التي ابتكروها من أجل غايات تزول بزوالهم وبهذا إذا اعتمد الفيلسوف الواجهة الصائبة في مجال التاريخ تتأكد امكانية تطور العقل رغم ما يصدمنا في الأفعال الفردية من اختلاط وتضارب وفوض.

ويدفع هذا «المخطط العام والخفي للطبيعة» البشير باستمرار الى حلّ «المشاكل» التي تطرحها الأهواء وأهمها المشكل الأساسي للجنس البشري... الذي سيقع حله في الأخير» (18) مشكل مجتمع تتوفر فيه أكثر حرية ممكنة وفي نفس الوقت الضمانات الأكثر على انسجام هذه الحرية مع حرية الآخرين : «إن أكبر مشكل للجنس البشري الذي ترغب الطبيعة الإنسان على حله هو بلوغ مجتمع مدني يقسم القانون على نحو كلي» (19) فإذا كان على الجنس البشري أي يبلغ قصده فإن ذلك لا

16) I.H.U. op.cit.

17) Voir «Critique de la faculté de juger» § 67

18) Idem § 77

19) E. Weil : «Sens et fait» in «problèmes kantien» éd. Vrin p. 104-105.

يكون إلا داخل مجتمع بحكمه التنافس والنزاع بين الأفراد الذين يكونونه دون أن يؤدي هذا النزاع إلى التعارض وإلى الصراع الذي يتهدد بين الحرية والتعايش داخله الأفراد لهذا تدفع الطبيعة البشر إلى تصور مجتمع يمكن للحرية أن تتطور فيه في ظل قوانين خارجية عادلة تماما. غير أن صياغة قانون مطلق الكمال خال من كل غموض وعادل كليا صالح لا لمجتمع أو لدولة واحدة وإنما وفق وجهة كوسموسياسية يظل فكرة متعالية لا يمكن تحقيقها على نحو ملموس ولا يمكن تمثيلها داخل الحداث (19) إلا أنه مع ذلك تظل هذه الفكرة أي فكرة قانون مطلق وكامل، غاية يتطلع إليها العقل البشري باستمرار وهو ما أشار إليه كانط لغاياتية طبيعية يظل القانون في ارتباط بالأخلاق وتحت سيطرتها فيما هو فكرة ناعمة للثيولوجيا الطبيعية فإن «المخطط الخفي للطبيعة» في شأن النوع البشري لا بد أن يكون في اتساق مع الفلسفة العملية ولذلك يرتبط التقدم القانوني بالتقدم الأخلاقي إذ أن ما يتحقق من تطور على صعيد التشريع والسياسة يعد مؤشرا أو علامة على التقدم الأخلاقي الذي قد وضعنا معناه في الجزء الأول من عملنا.

III - دراسة التاريخ وفق الثيولوجيا الأخلاقية :

إذا كانت القضية V من «فكرة لتاريخ من وجهة نظر كوسموسياسية» تقيم عقلانية التاريخ بأسرها على آلية الطبيعة أي الدوافع والانفعالات التي تحقق الطبيعة من خلالها «خطتها» فإن القضية VI تجعل تحقق القانون من خلال «دستور جمهوري» متوقف على استعداد الإرادة للقبول بذلك الدستور. إذ لا بد أن تتوفر : «فوق كل اعتبار إرادة خيرة مستعدة لقبول ذلك الدستور». فما جعله كانط إلى حدود القضية الخامسة متوقف على النظام العشري للطبيعة يجعله في القضية السادسة رهين الإرادة الخيرة حيث يتغير الدافع المحرك للإرادة فمن الخوف والمصلحة والقس الذي يحكم عملية ظهور القانون عن حرية لا عن إكراه وقسر فيتعين هنا تحويل التقدم القانوني الضروري طبيعيا من وجهة الثيولوجيا الفيزيائية إلى الزام من وجهة الفلسفة العملية وهو تحويل ضروري لا بالنسبة لذوات الحق المدني فقط إنما «للسيد» و «صاحب السلطة» السياسية أيضا إذا أردنا تجنب الإرتداد اللاتعالي الذي يؤدي إليه القسر السياسي : فالإنسان في حاجة إلى سيد بدوره وهكذا دواليك. ويتحول الدافع المحدد للإدارة من القسر والإكراه إلى الواجب الأخلاقي يتحول التشريع القانوني إلى تشريع أخلاقي وذلك يمثل الشرط الذي بتوفره يصبح الإنسان جديرا بلقت «سيد الطبيعة» (20) الذي منحه إياه الأنثروبولوجيا النظرية. ولكن الأنثروبولوجيا الأخلاقية هي الوحيدة القادرة على الحكم على جدارة الإنسان بهذا اللقب فالإنسان «... يستحق فعلا لقب سيد الطبيعة ولكن شريطة أن يسعى وأن يعرف كيف يقيم بينه وبينها علاقة غائبة على نحو تكون فيه مستقلة عن الطبيعة ومكتفية بذاتها» (21) فإذا كانت الغاية الأخيرة للطبيعة هي ثقافة الجنس البشري فأننا نكتشف في التاريخ «... إمكان هدف نهائي لا يستطيع أن يتحقق إلا في الطبيعة وبالتوافق مع قوانينها» (22).

وإذا وقفت فلسفة التاريخ عند هذه الوجهة النظرية فقط فإنها ستظل عاجزة على أن تثبت أن تطور الاستعدادات القانونية للنوع البشري هو شرط لا مكان تطور الإنسان كغاية نهائية للطبيعة هذا الهدف النهائي لا تحدده إلا الفلسفة الأخلاقية المحضة بما هو «هدف نهائي» للخلق ومن حيث هو غاية في ذاته تكون قيمته لا مشروطة إذ يقول كانط : «في الإنسان وحده وفيه فقط بما هو ذات الأخلاقية

(20) انظر : «نقد العقل المحض» تر. موسى وهبة ص 196.

21) I.H.U prop. VI

22) Idem prop. VI

يمكن أن نعر على التشريع اللامشروط بالنسبة للغايات والذي يجعله الوحيد القادر على أن يكون الهدف النهائي» (23).

وبذلك تؤكد مصادرات التيلوجيا الأخلاقية أهمية فلسفة التاريخ بالنسبة الى الفلسفة العملية إذ يحدد القانون الأخلاقي قبلها «هدفا نهائيا يفرغ عليها الإتجاه نحوه وهذا الهدف هو الخير الأسمى الممكن داخل العالم محن خلال الحرية».

ولا يكون الخير الأسمى بما هو وحدة السعادة والأخلاقية قابلا للتحقق إلا بتبعية قوانين الطبيعة لقوانين الأخلاق وامكان ذلك يقتضي وجود صانع أخلاقي للعالم مما يجعل المصادرة التيلوجية تصبح شرط امكان التيلوجيا الأخلاقية وتوجه الفلسفة العملية نحو البحث عن العلامات المحتملة لهذه التبعية على مستوى التيلوجيا الفيزيائية.

ولا تؤكد تيلوجيا الطبيعة مباشرة امكان تحقيق الوحدة بين السعادة والأخلاقية وانما على نحو غير مباشر : وذلك بإقامة القانون من خلال الطبيعة بما انه يستحيل جعل السعادة الغاية الأخيرة التي تنشدها الطبيعة لصالح البشر. ومادامت «أسس ميتافيزيقا الأخلاق» ونظرية الحق» قد انبتا توافق الحق مع القانون الأخلاقي فان التقدم القانوني للجنس البشري يكون اثباتا «اتفاقي» للمبدأ العام لتبعية قوانين الطبيعة لقوانين الأخلاقية فلا بد أن يحول بالتالي التقدم القانوني والضروري طبيعة من وجهة التيلوجيا الفيزيائية الى الزام من وجهة الفلسفة العملية في كتاب «نقد العقل المحض» عندما تحدث عن المدينة الأفلاطونية : «لكن على الرغم من أن ذلك لن يحصل ذات مرة، فان الفكرة التي تتخذ هذا الحد الأقصى أنموذجا لها، وتنظم وفقا له لتقرب وضع البشر القانوني أبدا من أكبر كمال ممكن لهي فكرة صحيحة كليا. لانه، أيا كان علو الدرجة التي على البشرية أن تتوقف عندها وأيا كان كبر المسافة التي تظل بالضرورة بين الفكرة وتحقيقها فانه لا يمكن لأحد أي يعين ذلك ويجب بالضبط ان لا يعينه لان المسألة هي مسألة الحرية التي يمكن أن تتخطى كل حد مرسوم» (24).

فالحل الأمثل والكامل أي دستور وقوانين تامة الصلاحية والعدل يبدو مستحيلا على صعيد الواقع التاريخي ولكنه مع ذلك يظل فكرة ناظمة يتجه ويسير على هديها التاريخ الانساني فالفكرة الأفلاطونية تدل على أقصى حد من الخير يتعين علينا الاقتراب منه دون الأمل في بلوغه.

ويقدم كانط الإرساء التاريخي للعقلانية القانونية كما هو الشأن في الفلسفة السياسية التعاقدية عامة كاستجابة لحساب المصلحة إذ لتحقيق رغباتهم بكل أمحن يتعين على البشر أن يحدوا محن أنانيتهم ويقبلوا مقتضيات الحياة الجماعية داخل المجتمع المدي الذي «يسيره القانون على نحو كلي» (25) تبين الأنثروبولوجيا في الفقرة 83 هذا المنحى الواقعي في مقاربة كانط عندما يكشف عن الدوافع التي تجعل الانسان يرغب في العدل فايشار الفرد لذاته وتعلقه بمصلحته هو الذي يمثل مصدر فكرة الحق والقانون ولذلك يشير كانط في «فكرة من أجل تاريخ محن وجهة كوسموسياسية» (26) إلى أن الطبيعة أو الرعاية الربانية أرادت أن تكون الانسانية «مرغمة على أن تحقق بنفسها هذه الغاية» فالعجز عن إرضاء الميول والأهواء وخاصة الأنانية تجبر الإنسان على الإخراط داخل المجتمع والانصياع لقوانين الزامية تحد من حريته. وبهذا فان مبدأ «الغايات

23) Idem prop. VI

24) «Critique de la faculté de juger» § 83

25) I.H.U. prop. V

26) «Critique de la faculté de juger» § 84

الطبيعية» بما هو أساس نسق الأفعال الإنسانية الخاضعة لاثربولوجيا إلى «قوانين الأهواء» ترتبط بمبدأ «الغائية الصورية للطبيعة» أساس نسق القوانين الفيزيائية.

ولكن إذا كان التقدم على الصعيد القانوني يحقق غايته وينتهي إلى مدينة يسيرها القانون على نحو كلي «فإن القراءة القانونية للتاريخ تتأسس في مستوى آخر على فكرة العقل الخالص العملي ففي الوقت الذي يشكل القانون وجهة تنظيمية للتاريخ منظورا إليه كنسق إذا أردنا تجنب تلك الحلقة المفرغة التي يمثلها الإرغام القانوني والقسر السياسي. (الإنسان في حاجة إلى سيد يكون هو بدوره في حاجة إلى سيد آخر الخ...) فالحضارة تنتج توافقا للعادات الخلقية مع القانون المشترك من خلال القوة والعنف واستمرارية التقدم تقتضي أن تؤلف هذه الحركة حركة أخرى مفتوحة إلى اللانهاية تتمثل في الترقى الأخلاقي وفي سلوك توجهه الإرادة وتدفعه نحو الأقصى أي الخير الأسمى بما هو وحدة السعادة والفضيلة. فداخل الحضارة لا بد من وجود غائية جديدة للتقدم حتى لا تقع هذه المسيرة في ضرب من القانونية النافلة إذا كانت لا تؤدي إلا إلى انتاج ذاتها محن خلال القوة والعنف وهو ما شدد عليه نص «نزاع الكليات»: «في الجنس البشري لا بد أن تقع تجربة ما والتي من حيث هي حدث تكشف داخل هذا الجنس عن وجود استعداد وقدرة على أن يكون سببا لتقدم نحو الأفضل (وما دام يتعين أن يكون فعل كائن ذو حرية) أن يكون صانعه» (27).

فالارتفاع إلى مستوى الكل الأخلاقي يمثل غائية الحضارة ذاتها لذلك تخترق كتابا كانط فكرة أساسية رغم غموضها في بعض الجوانب وهي أن فلسفة التقدم لا تكتمل إلا إذا ارتفعت إلى المقتضى الأخلاقي.

لا يتوقف كانط إذن عند حدود القانونية وميلاد الحق ليحصر التقدم في المعنى السياسي أي ميلاد الدولة والمجتمع المدني الذي يحتكم إلى سلطة القانون على نحو كلي وانما يجعل التقدم مهمة ومقتضى عقلاني لا يجد في الواقع تجسيدا له. ويظل التباعد بين الواقع والمثال مفارقة تحكم باستمرار فكرة التقدم فالحديث عن التقدم هو هنا قيس المسافة الفاصلة بين مثال نتطلع إليه وواقع لا يتضمنه قبليا مما يحول دون أي تماهي بين العقل والواقع وبين التقدم والتاريخ ووفقا لهذه الوجهة لا يكون التاريخ تطورا تدريجيا نحو الحاضر أي نحو ما هو قائم أو ما انجز فكانط لا يستنتج التقدم من التاريخ وانما تقوم فكرة التقدم بوظيفة معيارية تجاه التاريخ وهو ما يبرز في ارتباط التليولوجيا الطبيعية بالتليولوجيا الأخلاقية.

وإذا كانت الوجهة الأخلاقية حول التاريخ تدفع بكانط إلى ضرب من التشاؤم في إمكانية اتجاه البشرية نحو حياة تسودها الأخلاقية ويتحول فيها دافع الإرادة عن النزعة الفردية والتشبث بالمصلحة والأنانية الضيقة ليتعلق بالخير الأسمى والعمل وفق مقتضى الواجب فاننا بتجاوزنا وجهة نظر الفرد إلى وجهة «نظر النوع البشري» نكون في تصور كانط أكثر تفاقلا ما دامت فكرة «تصميم خفي» للطبيعة تتيح إمكانية رؤية نظام وتطور خلف تلك الفوضى من الأفعال الفردية المتناقضة والمداخلية ويتحقق تصميم الطبيعة من خلال الأفراد.

غير أن هذه الفكرة (فكرة «تصميم للطبيعة») تظل فكرة ناظمة regulatrice تنتمي إلى مجال الحكم المتفكرة ولا إلى مجال الحكم المعين فهي تصلح لرؤية نظام ما للأشياء دون أن تدعي تكوين

27) «Le conflit des facultés» in trad. pabiotta, op.cit

معرفة بالموضوع. وبما أن كانط يتصور «خطة الطبيعة» في خصوص النوع البشري من خلال المماثلة مع منتجات الفن فإن مفهوم الغائية الخارجية هو الذي يمكن من التفكير في معنى التاريخ إذ يتقاسم كانط مع الميتافيزيقا الوثوقية التي ينتقدها الإعتقاد في وجود غائية لا نهائية متعالية على الغايات المحدودة عندما يتحدث عن خالق أخلاقي للعالم يرتب غايات الطبيعة والنوع البشري وفق مماثلة مع العلية الفنية غير أن كانط يرفض الاستعمال الوثوقي للغائية والمماثلة المباشرة مع العلية الفنية فكانط بتصور التاريخ والطبيعة «كمالو» كان يسير وفق تصميم وخطة ما وذلك أمر ضروري منهجيا لتصوير متسق للتاريخ فاستعمال العقل في مجال التاريخ يكون على نحو غير وثوقي وإنما «تنظيمي» إذ يتعلق الأمر بتوجيه نظرة «متفكرة» *reflechissante* حول التاريخ أو الحصول على «خيط هادي للعقل» ولهذا فإن فلسفة كانط في التاريخ تندرج ضمن مجال المعنى لا الحقيقة الموضوعية ولذلك وإن تشابهت مصطلحات كانط في التاريخ مع مفاهيم الفلسفة الهيغلية «تصميم خفي للطبيعة» الرعاية الربانية» فإنها تظل مختلفة عنها على مستوى الاستخدام.

تونس - أبريل 1994